بلاغ صحافي

التجمع النقابي الوطني للأطباء الأخصائيين في القطاع الخاص - النقابة الوطنية لأطباء القطاع الحر - النقابة الوطنية للطب العام- الجمعية الوطنية للمصحات الخاصة

بلاغ توضيحي للرأي العام

البيضاء في: 25 يونيو 2021

أطباء القطاع الخاص مجنّدون وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لإنجاح ورش تعميم التغطية الصحية، ويؤكدون عدم رفضهم ممارسة الأطباء الأجانب لمهنة الطب في المغرب، لكنهم يدعون إلى تأطيرها بضمانات للتأكد من كفاءتهم وحماية الصحة العامة للمغاربة.

إن الهيئات النقابية والمهنية الممثلة للقطاع الصحي الخاص، وتفاعلا منها مع النقاش الواسع المتعلق بمشروع القانون رقم 33.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، تتوجه إلى الرأي العام بهذا البلاغ التوضيحي، من أجل رفع اللبس والغموض الذي قد يرتبط ببعض الأفكار التي منها ما يتم تداوله بشكل مغلوط، وعليه فإنها تعلن ما يلي:

تجديد التأكيد الكامل والمطلق على تجند أطباء القطاع الخاص الدائم وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والانخراط التلقائي والطوعي والكامل للمساهمة الفعّالة والإيجابية في إنجاح الأوراش الملكية، وآخرها ورش الحماية الاجتماعية وضمنه الشقّ المتعلق بتعميم التغطية الصحية، الذي يعتبر ورشا رائدا جاء ليقوّم مسار السياسات العمومية في مجال الصحة.

تعبر عن استغرابها لعدم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المسجلة والتعديلات المقترحة التي تهدف إلى إخراج قانون يحظى بإجماع كافة المكونات المعنية به، وضرب مبدأ المقاربة التشاركية، الذي كان سيسهّل عملية تنزيله وأجرأته على أرض الواقع ويسمح بأن يكون له أثرا إيجابيا على المواطنين والمواطنات.

تشدد على أنها ليست ضد اشتغال الأطباء الأجانب في القطاع الصحي في بلادنا لسدّ الخصاص، بل هي ترحّب بكل من يمكنه أن يساهم في خدمة الصحة العامة للمغاربة وأن يشكّل قيمة مضافة، لكنها بالمقابل تدعو لوضع ضمانات فعلية، للتأكد من كفاءة الأطباء الذين سيتم استقدامهم، وهذا مطلب موضوعي وطبيعي، أكده السيد وزير الصحة أثناء اللقاء الذي جمعه مع النقابات الثلاث والجمعية الوطنية للمصحات الخاصة في فاتح يونيو، لأنه يهدف إلى حماية صحة المواطنات والمواطنين وتنظيم الممارسة المهنية، كما هو معمول به في دول أخرى.

تصر على أن كل طبيب أجنبي ولأجل الحصول على ترخيص بالمزاولة يجب أن يمر عبر القنوات القانونية والتنظيمية، التي تشرف عليها وزارات الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والداخلية، إضافة إلى هيئة الطبيبات والأطباء الوطنية والهيئات الجهوية، المسؤولة عن صحة المغاربة والضامنة لحماية هذا الحق الدستوري، والتي أكدت هي الأخرى موقفها من هذا المشروع، الذي لا يختلف عن موقفنا، الذي عللناه وقدمنا مجموعة من التعديلات التي اقترحناها للمساهمة الإيجابية في إعداد قانون يحظى بالإجماع .

تدعو وزارة الصحة، في انتظار تسريع تنزيل خارطة صحية شاملة، إلى العمل على اختيار وتحديد 3 أو 4 مناطق تعاني من الخصاص، كي تشكل نموذجا أوليا لممارسة هؤلاء الأطباء لمهنة الطب في بلادنا، مؤكدة استعداد الأطباء بالقطاع الخاص للعمل بشكل تداولي في المناطق النائية لسد الخصاص، على أن تضع وزارة الصحة الشروط القانونية والتحفيزية لذلك، وتشجيع الأطباء المغاربة على عدم الهجرة إلى الخارج، إذ أن قرابة الثلث يهاجر كل سنة بمعدل يزيد عن 600 طبيب.

تعرب عن استعدادها التام للجوء إلى كل الأشكال القانونية المشروعة للدفاع عن مطالب أطباء القطاع الخاص، التي لا تنطلق مما هو ذاتي بل على النقيض من ذلك، هي تهدف إلى خدمة المصلحة العامة والفضلى للوطن والمواطنين.

تهيب أخيرا بنواب الأمّة، استحضار الملاحم البطولية التي وقّعت عليها بكل وطنية ونكران ذات الأطر الصحية بكافة مكوناتها، في القطاعين العسكري والعام والخاص والجامعي، ومع باقي المكونات والقطاعات الأخرى، لمواجهة الجائحة الوبائية وتحدياتها التي لا تزال متواصلة، وتدعوهم إلى حماية صحة المغاربة انطلاقا من دورهم التشريعي، من خلال تبني مشروع قانون يوفر الضمانات الفعلية الكفيلة بتأكيد وتجسيد هذا الحرص، تفاديا لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بصحة المواطنين وأن يضر بالمنظومة الصحية ويؤدي إلى تقهقرها عوض تجويدها.

الدكتور مولاي سعيد عفيف: رئيس التجمع النقابي الوطني للأطباء الأخصائيين في القطاع الخاص.
الدكتور بدر الدين الداسولي: رئيس النقابة الوطنية لأطباء القطاع الحر.
الدكتور الطيب حمضي: رئيس نقابة الطب العام.
البروفسور رضوان السملالي: رئيس الجمعية الوطنية للمصحات الخاصة.